أوراق كارنيغي

في ظلال الإخوان:
النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية

أميمة عبد اللطيف

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسل

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 13•أكتوبر/تشرين الأول 2008

© 2008 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة**

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون اذن خطي من مؤسسة كارنيغي - الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue، NW 1779
Washington، DC 20036
هاتف: 7600 – 483 – 202
فاكس: 1840 – 483 – 202
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت . لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 1061 – 11 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/program/arabic
ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.
للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegeEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الالكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

أميمة عبد اللطيف منسّقة مشاريع في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. قبل انضمامها إلى المركز، عملت مساعدة رئيس تحرير مجلة "الأهرام ويكلي"، أبرز المجلات الأسبوعية الناطقة باللغة الإنجليزية في الشرق الأوسط. قامت بأبحاث مكثّفة حول الحركات الإسلامية، مع تركيز خاص على حركة الإخوان المسلمين في مصر. كما غطّت مروحة واسعة من القضايا بما فيها العلاقات الإسلامية–الغربية، والإصلاح السياسي في مصر، وعملية الانتقال السياسي في سوريا ولبنان والعراق.

المحتويات

مقدمة 3

رؤية قديمة وواقع جديد 4

غياب الهيكلية 9

توثيق التطور 10

غياب النساء عن هيكلية الإخوان 12

حجج ضد التغيير 15

المواجهة مع الدولة 15

وجهة النظر المحافظة والسلفية 16

قلة الكوادر النسائية من ذوات الخبرة 17

اتجاهات جديدة 18

النساء في العملية الانتخابية 18

سياسات الشارع 21

معارضة المدوّنات 22

خلاصة 23

ملاحظات 25

مقدمة

في أيلول/سبتمبر2007، نشرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر أول مسودة لبرنامج عملها كحزب سياسي، وكان البند الأكثر مدعاة للنقد فيها هو ذاك الذي يحرم المرأة ومعها الأقباط من حقهم في إشغال منصب رئاسة الدولة. جاء في المسودة: "الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق رئيس الدولة، كقيادة الجيش مثلاً، تتناقض مع الأدوار المقبولة اجتماعياً للمرأة". لم يكن ثمة ذكر محدد لموقع رئاسة الدولة في وثائق الأخوان المسلمين السابقة التي كانت تكتفي بالقول إنه يسمح للنساء باحتلال كل المناصب ما عدا منصب الإمامة الكبرى، أي موقع الخلافة. وقد اعترت الدهشة الكثيرين إزاء بند حرمان النساء من حقهن في تسنّم المنصب الأعلى في البلاد لأن حركة الإخوان كانت قد قامت في السنوات السابقة بخطوات تقدمية عدة لتمكين النساء.

على الرغم من أن البرنامج كان مجرد مسودّة أولى، إلا أن حرمان النساء فيه من تبوؤ أعلى منصب في مصر أحيى تساؤلات قديمة، ولكنها هامة، تتعلق بموقف هذه الجماعة الإسلامية من مكانة "الأخوات" ودورهن في الحركة. فقد اتخذ الإخوان في مرحلة سابقة موقفاً متقدماً فيما يخص النساء تجسّد في تسمية مرشحات لانتخابات مجلس الشعب والبلديات في الأعوام 2000 و2005 و2007، كما تجسّد أيضاً في العدد المتنامي من النسوة اللواتي انضممن إلى النشاطات السياسية التي قامت بها الحركة، كالمظاهرات العامة والانتخابات. وعلى الرغم من أن المسودة تعترف بمكانة النساء كلاعبات سياسيات أساسيات، إلا أنها تُعتبر تراجعاً عن المواقف المتقدمة التي سبق أن تبنتها الجماعة في بعض البرامج الانتخابية السابقة.

جاءت مسودّة البرنامج لتؤكد وجهة نظر مزمنة مفادها أن وضعية النساء في جماعة الإخوان لاتزال غير متوازية مع مساهماتهن التي أثبتت أنها على قدر كبير من الأهمية في مجال تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للجماعة. فقد وقفت الناشطات في الخطوط الأمامية إبان الصراع السياسي الذي خاضته الجماعة، وأصبح وجودهن بارزاً للعيان خلال أحداث سياسية كبيرة، ومع ذلك لايزال دورهن غير معترف به.

لكن ثمة دلائل لاتني تتراكم على أن أعداداً متزايدة من النسوة الإسلاميات يعترضن على هذه الوضعية المتواضعة ويسعين إلى توكيد مطالباتهن بتمثيل أكبر داخل الحركة وبمشاركة أوسع في العمل السياسي. أما التطور الهام في هذا المجال فهو بروز جيل جديد من الناشطات الإسلاميات اللواتي يرفضن مكانتهن المتواضعة والخاضعة. وقد حظيت دعوة التغيير هذه التي يحملها الجيل

الجديد بأهمية مضاعفة لأن بعض الوجوه القيادية فيها هن بنات وزوجات قياديين من الصف الأول في جماعة الإخوان، الأمر الذي جعل أصواتهن مسموعة على الرغم من غياب هيكلية مؤسساتية في الحركة لاستشارة النساء. كما أن عدداً متنامياً من الإخوان، وبالأخص أولئك الذين كانوا جزءً من الحركة الطلابية في السبعينيات، باتوا على قناعة بأن وضع النساء داخل جماعة الإخوان المسلمين يشكل "نقطة ضعف" ينبغي التعاطي معها بجدية.

ينتمي معظم أعضاء المجموعة التي تساند تمثيل النساء إلى المراتب الوسطى في الجماعة. وتتضمن هذه المجموعة أسماء عدة منها إبراهيم الزعفراني وعبد المنعم أبوالفتوح وعصام العريان. كل هؤلاء دفعوا باستمرار لضم النساء إلى تركيبة السلطة في جماعة الإخوان، ودعموا فكرة ترشح النساء في الانتخابات، وانتقدوا حرمان الحركة النساء من الترشح لمنصب رئاسة الدولة. حتى الآن، لاتزال مسألة وضع النساء في جماعة الإخوان المسلمين أبعد ما تكون عن الحل، وهي محط نقاش شديد الحيوية. ومع ذلك ليس ثمة مؤشر على أن هذا النقاش يهدد وحدة الجماعة. ثم أن احتجاج الناشطات على دورهن ودعوتهن إلى إفساح المجال أمامهن لمشاركة أكبر في هيئات صنع القرار هو جزء من دينامية التغيير الطبيعية، وليس إشارة إلى "تمرد الأخوات"، على حد تعبير بعض المراقبين. فجماعة الإخوان المسلمين، مثلها مثل أي حركة سياسية واجتماعية، لاتشكل جسماً جامداً، بل هي تتأثر بالوسط الاجتماعي والسياسي الذي تعمل في فضائه.

على أي حال، تدل كتابات الناشطات الشابات ودعواتهن إلى وضع حد لعملية تهميش النساء على أن لديهن شكاوى حقيقية ومطالب بالتغيير. لكنها تدل أيضا على أنهن لسن مستعدات للمضي قدماً إلى درجة التضحية بتماسك الحركة ووحدتها لتحقيق هذه الحقوق. فالعديد من الناشطات الشابات على قناعة بأن المسألة لاتعدو كونها مسألة وقت فقط قبل أن يفزن بحقوقهن. كما أن لديهن ولاء مؤسسي قوي ويؤمِنّ بأن التغيير من الداخل ممكن ولو في شكل تدريجي، وبأن عليهن مواصلة النضال لبلوغ توازن بين حال التبعية التي يعشنها داخل الجماعة وبين الأدوار المتعاظمة التي يضطلعن بها في خارجها. وتواصل هؤلاء الناشطات لعب دور هام في التطورات السياسية الأساسية، ويعتقدّن بأن وجودهن المتنامي والواضح للعيان سيقودهن في نهاية المطاف إلى مراكمة رصيد اجتماعي وسياسي يعزز قضيتهن الداعية إلى المشاركة وتقاسم السلطة.

رؤية قديمة وواقع جديد

تعود جذور العديد من القسمات التي تميّز النشاط الإسلامي النسائي اليوم إلى أيام النضال

الأولى التي خاضتها حركة الإخوان المسلمين، حين أدرك مؤسس الحركة حسن البنّا أهمية الدعم الذي يمكن أن توفّره النساء فأنشأ لهن قطاعاً خاصاً في الجماعة. وكان هذا القطاع، في الوقت نفسه، ردّاً على الدعوات المطالبة بتحرير المرأة وفق الطريقة الغربية، والتي تبنتها آنذاك العديد من المثقفات المصريات. وهكذا، أنشئ أول قطاع نسائي في جماعة الإخوان المسلمين في العام 1932 وحمل اسم **فرقة الأخوات المسلمات**، وهو قطاع تشكّل أساساً من بنات ونساء الإخوان وقريباتهم، وهي طريقة في تجنيد الأخوات ظلت معتمدة في شكل أساسي في الحركة، فالأواصر العائلية ما زالت تلعب دوراً هاما في زيادة عدد الأعضاء.

في نيسان/أبريل1932، صدر نظام داخلي يحدد أهداف المنظمة النسائية وتراتبيتها، نصّ على أن الهدف من تشكيل فرقة الأخوات المسلمات هو التمسك بالأخلاقيات الإسلامية ونشر الفضيلة عبر المحاضرات والتجمعات المقتصرة على النسوة. لم يكن للمنظمة النسائية رئيساً خاصاً بها، بل كانت تقع تحت سلطة المرشد الأعلى للحركة الذي كان يتصل بالأخوات عن طريق امرأة تنوب عنه. بيد أن البنّا سرعان ما عيّن رجلاً هو الشيخ محمود الجوهري ليشرف على كل النشاطات النسائية وليكون صلة الوصل بين الناشطات وبين المرشد الأعلى. كانت مهمة الشيخ الجوهري هي تنظيم عمل الأخوات خلال اجتماع أسبوعي يعقده معهن برئاسته يرفع بعده تقريراً إلى البنّا. أما التمويل فكان يؤمن عن طريق اشتراك شهري صغير تدفعه النساء الأعضاء، كما عن طريق هبات خاصة.

على الرغم من البدايات المشجعة للفرقة، سرعان ما ضرب الجمود نشاطاتها نظراً إلى نقص الكوادر النسائية، فاقترح البنّا على زينب الغزالي، وكانت شخصية مرموقة آنذاك في مجال النشاط الإسلامي النسائي، أن تساعد على إعادة إحياء الفرقة، لكنها رفضت مفضّلة التركيز على عملها المستقل. ظلت الأمور تراوح على هذا المنوال حتى العام 1943، إلى أن قامت مجموعة من 120 شابة كن يواظبن على حضور خطب البنّا الأسبوعية بتشكيل النواة التي أعادت إحياء مجموعة الأخوات المسلمات. كانت أولئك الشابات في غالبيتهن من أقارب الإخوان ومن حملة الشهادات الجامعية والمترددات على المساجد، وهن عمدن إلى انتخاب لجنة تنفيذية مؤلفة من اثني عشر عضواً للإشراف على نشاطات الأخوات المسلمات، وبقي الشيخ الجوهري هو الوسيط بين الفرقة وبين البنا.

أوضح البيانات عن العلاقة التنظيمية بين الإخوان والأخوات في ذلك الوقت جاءت على لسان الشيخ الجوهري في سيرته الذاتية. فمنذ أن عُيّن للإشراف على فرقة الأخوات، انقطع تماماً عن نشاطات الإخوان وشؤونهم إذ كتب قائلاً: "كان ثمة كيانان مختلفان تماماً لم يجتمعا أبداً"، وما تزال كلماته صالحة حتى أيامنا هذه.

اتخذ البنّا موقفاً محافظاً فيما يتعلق بحدود النشاط النسائي. لكنه في بعض الأحيان، وقف موقفاً إيجابياً حيال مساهمة النساء في العمل السياسي. فبعيد القرار الحكومي بحل جماعة الإخوان المسلمين في العام 1948، شكل البنّا وفداً من الأخوات المسلمات ليقدم إلى القصر والحكومة كما

إلى عدد من الوزراء رسالة احتجاج على القرار. كانت الجماعة قد أُجبرت على اتخاذ وضع متواضع وغير بارز في نشاطاتها. وقبل هذا التاريخ بكثير، أي في النظام الداخلي للعام 1932 والخاص بقطاع النساء، أُقرّ البنا أن "على الأخوات المساهمة في "برنامج الإصلاح" لجماعة الإخوان المسلمين بقدر ما تسمح لهن ظروفهن بذلك". إلا أن جهود الأخوات تركزت أساساً على الأعمال الخيرية والنشاطات الاجتماعية، كإنشاء المدارس والخدمات الطبية والشؤون الدينية، على الرغم من أن عدد الفروع النسائية ناهز المائة وخمسين فرعاً تقريباً انتشروا في طول البلاد وعرضها. وحتى بعد اغتيال حسن البنّا في العام 1949، سعت جماعة الإخوان إلى مزيد من التنظيم في عمل الفرقة النسائية، فأصدرت نظاماً داخلياً لها في العام 1951 مايزال ساري المفعول حتى أيامنا هذه.

في العام 1952، جاء اغتيال حسن البنا وما تبعه من انقلاب الضباط الأحرار الذي حمل جمال عبد الناصر إلى السلطة، ليدشّن بداية مرحلة صعبة لجماعة الإخوان. في هذه الأثناء، بدأ التنظيم النسائي يلعب دوراً أكثر أهمية لأنه حمل وجهاً سياسياً أقل بروزا. وقد ترافق اغتيال البنا مع حملة اعتقالات شملت العديد من الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان المسلمين وهددت وجود الجماعة برمته. وتقول جيهان الحلفاوي، وهي ناشطة بارزة في الحركة: "إن ما حمى الحركة من الانهيار في ذلك الوقت هو تحرك النساء السريع لتحمل المسؤولية حين كان الرجال في السجن أوحينما أرسلوا إلى المنفى لفترة طويلة". وكان لهذا الدور أثر كبير في تطور نشاط النساء وشكله في داخل الجماعة.

في العام 1954، تعرّضت جماعة الإخوان إلى نكسة جديدة حينما اعتُقل العديد من قادتها البارزين، بمن فيهم بعض الرموز النسائية الهامة من الفرقة النسائية. لكن، على الرغم من الاعتقالات، احتفظت الأخوات الباقيات بحرية الحركة، فقمن بتأمين الدعم المعنوي والمالي لأسر المعتقلين وهي مهمة ستظل واحدة من المهمات الأساسية التي قامت بها الفرقة النسائية طيلة الفترة التي ظلّت الدولة فيها تصب جام غضبها على الحركة.

كان عهد عبد الناصر أكثر المراحل صعوبة في تاريخ الجماعة، إذ انتهج هذا الأخير سياسة مواجهة معها أدّت إلى اعتقال الآلاف من أعضائها كما كبار قادتها. وفي حزيران/يونيو 1957، اتُهم قادة جماعة الإخوان المسلمين بالتآمر لاغتيال عبد الناصر فتوفي البعض منهم تحت التعذيب. وإذ ضُرب طوق الحصار حول الجماعة، لجأت هذه إلى العمل السرّي. وقد كافحت الحركة النسائية للتغلب على الأزمة وكانت وظيفتها الأكثر أهمية هي عقد اجتماعات لتنظيم عملها على الرغم من أن النشاطات السياسية العلنية كانت بمثابة مخاطرة، نظراً إلى حظر الجماعة. تمكّنت الحركة النسائية من عقد الاجتماعات عن طريق تنظيم وتقسيم بسيط للعمل، فيما بادرت زينب الغزالي من تلقاء نفسها إلى العمل على تأمين الدعم المادي لأسر المعتقلين من الإخوان، كما ساعدت على نشر كتابات سيد قطب، منظّر الحركة، التي تم تسريبها خلسة من السجن. كما انضمت زينب فيما بعد إلى الفرقة النسائية في جماعة الإخوان. في العام 1965، اتهمت الحكومة

الإخوان بالتآمر لقلب نظام الحكم وقدّرت الحركة أن عدد المعتقلين من أفرادها ناهز الثمانية عشر ألف معتقل. وقد بلغت الأزمة ذروتها في آب/أغسطس1966 حينما أُعدم سيّد قطب مع أخوين آخرين من الجماعة. وقد أسفرت الأزمة في الستينيات وما رافقها من ظروف سياسية قاسية عن انحسار كبير في نشاط النساء خلال هذه العشرية، فاقتصرت نشاطات الجماعة عموماً ونشاطات النساء خصوصا، على العمل الفردي أساساً والسرّي في غالب الأحيان.

بعد وفاة عبد الناصر في العام 1970، فتح أنور السادات كوة سياسية أمام الإخوان في محاولة منه لتقليص الأثر الناصري على السياسة والمجتمع. وهو سعى إلى استخدام الإسلاميين كبيادق ضد خصومه الأكثر عتاوة من الناصريين واليساريين. الحصيلة كانت مجزية بالنسبة إلى الإسلاميين، وأطلقت إحدى الناشطات الجامعيات في ذلك الوقت اسم "حقبة النشاط الإسلامي العلني" على تلك الفترة. كما حقّق الإخوان مكاسب سياسية واجتماعية خلال موجة "العودة إلى الدين" التي تلت هزيمة حرب الأيام الستة ضد إسرائيل وكان ذلك بمثابة ولادة جديدة لجماعة الإخوان استفادت منها كذلك الفرقة النسائية فيها. وقد برز حرم الجامعات كبيئة رئيسة لاستقطاب وضم النساء الناشطات. بيد أن نشاطات الفرقة بقيت محدودة ومستندة إلى مبادرات فردية.

على الرغم من عدم رفع الحظر عن جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن السادات أطلق سراح سجنائها وغض الطرف عن توسع نشاطها السياسي في الجامعات. وفي العام 1979، سمح السادات لمجلة "الدعوة" التابعة للجماعة بالصدور واستجاب لمطلبها المزمن حول مواءمة قانون العقوبات مع قواعد الشريعة الإسلامية. وفي العام 1980، تم تبني تعديلات دستورية اعتبرت الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً من مصادر التشريع في القانون المصري. بيد أن قيام السادات بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، مضافاً إليه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تسبب بموجة من الغضب الشعبي العارم، فانتظمت العناصر الأكثر تشدداً في الحركة الطلابية في إطار مظلة الجماعة الإسلامية. لكن جماعة الإخوان نأت بنفسها عن هذه القوى الإسلامية المتشددة التي اعتنقت العنف سبيلاً للتغيير، وفي الوقت ذاته الذي اعترضت فيه أيضاً على سوء ممارسات الشرطة وعلى اعتقال الشبان الإسلاميين الناشطين.

في تلك الفترة، نادراً ما دار أي نقاش حول أدوار ووضع النسوة الناشطات لأن الجماعة كانت ماتزال تكافح كي تتعافى من مضاعفات أزمة الستينيات. وسعت إلى اغتنام فرصة الانفتاح السياسي التي وفّرها السادات لإعادة تنظيم صفوفها ولبلورة رؤيتها السياسية والاجتماعية. كما أن النشاط النسوي تضرر نتيجة فترة السبات التي أعقبت مرحلة ما بعد الستينيات، إذ كان لايزال يفتقر إلى هيكلية محددة لإدارة العمل من خلالها، فبقيت الحيوية النسائية في مكانة متواضعة واقتصرت على الجهود الفردية.

في العام 1982، تسنّم حسني مبارك مقاليد الرئاسة بعد اغتيال أنور السادات، فلم تشهد العلاقة بين الدولة وبين جماعة الإخوان المسلمين أي تغيير جذري خلال السنوات الأولى من

حكمه. إذ واصل الإخوان التوسّع في الجامعات والنقابات المهنية، فنظّموا في صفوفهم الرجال والنساء على السواء وأقاموا علاقات مع قطاعات شعبية من مختلف ألوان الطيف الاجتماعي أساساً عبر الأعمال الخيرية. وقد استعادت الحركة النسائية نشاطها ببطء في أواسط الثمانينيات فساعدت كثيراً على إعادة إبراز صورة الإخوان كقوة اجتماعية نشطة.

طرأ تطور جديد حين قرر الإخوان دخول حلبة الانتخابات السياسية في الانتخابات في ثاني انتخابات متعددة الأحزاب العام 1984، بعد أن كانوا قد رفضوا المشاركة في الأولى التي كانت أجريت سنة 1979. وبما أن الإخوان ليسوا حزباً سياسياً، تعيّن عليهم الدخول في تحالف مع أحد الأحزاب السياسية الأربعة القائمة (الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، حزب الأحرار، حزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد). وقد عقدت قيادة الإخوان تحالفاً انتخابياً مع حزب الوفد، وهو حزب علماني ذو ميول ليبرالية. وطبقاً للقانون الانتخابي آنذاك، كان يتعيّن على الحزب السياسي الفوز بـ 10 بالمئة من أصوات إجمالي الناخبين المسجلين ليتمكن من دخول البرلمان، وقدّر قادة الوفد أن تحالفهم مع الحركة قد يؤمن لهم هذه النسبة. نجحت الخطة وحصد الوفد ثلاثين مقعداً كان سبعة منهم من نصيب الإخوان. ثم تكرر السيناريو نفسه في العام 1987 عبر تحالف الإخوان مع حزب الأحرار الليبرالي وكانت نتيجته سبعة وثلاثين مقعداً في مجلس الشعب.

اعتُبر قرار دخول العملية الانتخابية بالغ الأهمية لأنه شكّل للمرة الأولى منذ عشرات السنين اختباراً لمدى شعبية الإخوان كحركة سياسية واجتماعية، كما أنه أعطى الإخوان فرصة نادرة لتحسين صورتهم كحركة تضرب جذورها بعمق في المجتمع.

جاءت التسعينيات لتشهد بداية نهاية سياسة غض الطرف التي انتهجتها الدولة إزاء الإخوان. فقد نفذ صبر النظام بعد أن عصفت به موجة من الهجمات العنيفة قادتها مجموعات إسلامية هامشية كالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، ففي الفترة بين العامين 1995 و1996 تم اعتقال المئات من الإخوان ومَثَل العديد منهم أمام محاكم عسكرية بتهمة لم تتغير على مدى سنوات وهي "الانتماء إلى منظمة محظورة" و"التآمر لقلب نظام الحكم".

قاطع الإخوان انتخابات العام 1990 احتجاجاً على سياسة الدولة القمعية بحقهم. وفي انتخابات العام 1995، فازوا بمقعد واحد فقط. بيد أنهم تمكنوا من الحصول على 17 مقعداً في انتخابات العام 2000 على الرغم من الضربات الأمنية التي لحقت بمرشحيهم وأنصارهم. لكن في العام 2005، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة، فاز الإخوان بنسبة غير مسبوقة وهي 88 مقعداً. وقد لعبت النسوة دوراً هاماً كناشطات ومنظمات ومحفزات على التصويت في غالبية الحملات الانتخابية التي خاضها الإخوان.

ارتدت انتخابات العام 2000 أهمية خاصة لأنها كانت المرة الأولى التي تقدّم فيها الإخوان بمرشحة لهم هي جيهان الحلفاوي التي أبلت بلاء حسناً في الحملة الانتخابية، بيد أن ممارسات الحكومة أدت إلى سقوطها. ومع ذلك شكّل ترشيحها سابقة هامة. ثم تقدم الإخوان بمرشحات

في انتخابات نيابية ومحلية تالية غير أن واحدة منهن لم تتمكن من الفوز.

بعد البروز القوي للجماعة في العام 2005، صُنّفت على أنها "خطر أمني". وفي العام 2007 اعتقلت الحكومة المئات من قياديها وأعضائها. كما استهدفت الحكومة أيضاً أصولها الاقتصادية عبر وضع اليد على الممتلكات وإغلاق المصانع التي يمتلكها بعض رجال الأعمال البارزين الأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين.

نظّمت الحركة النسائية حملة قادتها بنات الإخوان المعتقلين ونساؤهم، مما ساعد على بلورة وعي شعبي إزاء وضع الإخوان المعتقلين في مواجهة حملة تشهير قامت بها الدولة. كما قامت الحركة بمظاهرات شعبية ضد المحاكمات العسكرية، وشنت حملات إعلامية وقامت بتأمين التمويل لدفع أتعاب المحامين ودعم أسر المعتقلين، ونظمت زيارات للمعتقلين في السجن.

غياب الهيكلية

يشي كل ما سبق بأن الحركة النسائية في جماعة الإخوان المسلمين هي التي غالباً ما كانت تهبّ لنجدة الجماعة في أوقات المواجهات العصيبة مع الدولة، وأن جوهر مهمة الأخوات كان مساعدة الجماعة على الحفاظ على البقاء حينما تتلقى قيادتها الضربات الأمنية القاسية. ومع ذلك لم تكتسب النساء أي تأثير إضافي ولم تتحسن وضعيتهن في داخل الجماعة في مقابل مساهماتهن في تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية. والأهم من هذا، وعلى الرغم من تعاظم دورهن في الجماعة، لم تمُثّل أياً منهن في هيكليتي السلطة الرئيستين في الجماعة؛ وهما مجلس الشورى ومكتب الإرشاد، هذا علماً أن المادة 56 من النظام الداخلي الصادر في العام 1951 تنص على أن فرقة الأخوات ومعها تسع وحدات أخرى، تخضع للإشراف المباشر لمكتب الإرشاد. وما زالت الأمور على هذا الحال حتى يومنا هذا.

وصفت إحدى الأخوات الناشطات حالة النساء في الجماعة اليوم قائلة بأنها "كيان منظّم" لكنها ليست "بنية تنظيمية". بكلمات أخرى، تتقاسم النساء الأعضاء العمل والمسؤوليات، لكن ليس ثمة هيكلية تنظيمية محددة للقيام بذلك. فنشاط الأخوات يتم عبر قنوات عدد من اللجان تركز كل لجنة منها على مجال محدد. وهكذا، هناك مثلاً اللجنة التربوية واللجنة الاجتماعية واللجنة الإعلامية واللجنة السياسية. الجزء الأكبر من نشاطات الحركة النسائية يتمحور حتى الآن حول التربية الدينية والعمل الخيري، وهن ينسقن أعمالهن ونشاطاتهن مع الشخص المسؤول عن النشاط النسائي في المكتب الإداري التابع لكل منظمة (وهو غالباً من كوادر الذكور). كما تتضمن النشاطات النسائية ندوات تناقش المسائل السياسية والاجتماعية والدينية الراهنة.

بما أن الجماعة محظورة، ليس ثمة أرقام عضوية رسمية موثوقة يُعتد بها. ويشير تقدير نشرته صحيفة الأهرام الموالية للحكومة إلى أن عدد أعضاء الحركة يبلغ حوالي 750،000

حالياً. أما ضياء رشوان، وهو متابع للعمل السياسي الإسلامي، فقد خلص بعد دراسته لنتائج الانتخابات وللمظاهرات التي قادتها الجماعة، إلى أن هذه الأخيرة تضم 000، 50 إلى 000، 60 عضو مسجل يضاف إليهم 000، 400 إلى 000، 500 نصير وداعم. وحسب تلك التقديرات فأن النساء قد يشكلن 25 إلى 30 بالمئة من إجمالي الأعضاء[1].

كما ذكرنا آنفاً، أوحت بداية النشاط النسائي في جماعة الإخوان المسلمين بإمكان تأسيس حركة نسائية قوية. بيد أن الجهود الأولى لمأسسة هذا العمل وتنظيمه فشلت في المحافظة على زخمها خلال السنوات المضطربة اللاحقة. وبينما لعبت الناشطات دوراً مهماً في أوقات الأزمات خلال الخمسينيات والستينيات، لم تساعد جهودهن تلك على توطيد أدوارهن كشريكات في السلطة داخل الجماعة، بل على العكس، دفعت الحركة النسائية ثمناً باهظاً نتيجة الأزمات تجّسد في انهيار بنيتها وتراتبيتها. وحتى بعد رفع الحصار عن نشاطات جماعة الإخوان خلال سنوات حكم السادات، لم تكن نشاطات النساء وأعمالهن ضمن الأولويات الأساسية للحركة حيث إكتسبت مسألة توطيد قطاع الإخوان وإحياء نشاطاته اهمية تفوق ما عداها. وفي ما خلا إصدار بعض الوثائق إبان تلك السنوات الطوال والعجاف، والتي احتوت وحسب على مقاطع ضئيلة ومتكررة حول رؤية الأخوان لدور النساء في الحياة السياسية، لم تشهد الحركة سوى النذر اليسير من النقاشات حول أدوار النساء وحقوقهن. لكن على الرغم من غياب أي جهاز مؤسساتي قادر على تنظيم عمل النساء، إلا أن دورهن العلني كلاعبات سياسيات تعاظم.

ومع هذا، لم تنطلق حركة النساء قدماً إلى الأمام إلا في العام 2000 حين تمت تسمية أول امرأة كمرشحة على القائمة الانتخابية للإخوان، وحين برزت النساء بشكل متزايد في المظاهرات والاحتجاجات الشعبية. واليوم، تدعو المزيد من الناشطات إلى وضع حد لعملية تهميشهن، يدعمهن في هذا قطاع من الإخوان يعتنق فكراً إصلاحياً ووجهة نظر معتدلة حيال النشاط النسوي.

توثيق التطور

منذ أن عاد الإخوان مجدداً إلى المشهد السياسي في مصر، أصدرت الجماعة عدداً من الوثائق التي تشرح موقفها حول مجموعة من المسائل الشائكة، بما فيها دور النساء. وقد صدرت وثيقة مهمة عن الجماعة في العام 1994 تناقش أدوار النساء وحقوقهن من وجهة نظر إسلامية، وتهدف إلى نقض ما اعتبرته آراء مضللة حول النساء في الإسلام. بيد أن الوثائق لم تشر إلا لماماً إلى وضعية النساء أو أدوارهن داخل الجماعة واكتفت بالحديث عن مختلف المشاكل مثل حقوق النساء في الملكية الفردية، والاستقلالية المالية، وعدم مطابقة الزواج بالإكراه لتعاليم الإسلام. وتحدثت الوثيقة في فصل مهم عن حقوق النساء في الحياة السياسية وفي المشاركة في

الانتخابات سواء اقتراعاً أم ترشحاً، مؤكدة أن القواعد الشرعية لاتحظر ذلك. كما شددت على ضرورة أن تدرك النساء حقوقهن كناخبات وكمرشحات وأن يتم تشجيعهن على خوض الانتخابات. وتؤكد الوثيقة أن في استطاعة النساء تبوؤ كل مناصب الدولة في ما عدا الإمامة الكبرى وهو ما يوازي منصب الخلافة. وتطرق فصل آخر إلى تحرر المرأة بحسب النموذج الغربي ووصفه بأنه "يرتكز إلى فلسفة متهافتة تناقض مبادئ الشريعة" وهو قول يعكس التفكير السائد لدى شريحة واسعة من الناشطات.

تكررت هذه الآراء في "مبادرة الإخوان المسلمين في سبيل الإصلاح السياسي في مصر" وهي كناية عن وثيقة صدرت في آذار/مارس2004 كررت الاشارة إلى خط الإخوان حول الأدوار التقليدية للنساء، وقالت أن من حق النساء المشاركة في الانتخابات البرلمانية وتولي المناصب العامة (في ما عدا رئاسة الدولة)، كما من حقهن التمتع بفرص التعليم.

شدد البرنامج الانتخابي للإخوان في الانتخابات البرلمانية للعام 2005 على بعض النقاط ومنها بالأخص على حق النساء في المشاركة كناخبات ومرشحات في كل الانتخابات النيابية، وعلى حقهن أيضاً في الموازنة بين واجباتهن الاجتماعية وبين عملهن في المجال العام.

في برنامج الحزب للعام 2007، كان ثمة تشديد على حقوق النساء، فقدّم الإخوان رؤية ترتكز على ما وصفته الوثيقة بأنه "مساواة كاملة" بين الرجال والنساء مع المحافظة على خصوصية الأدوار الاجتماعية لكل من الجنسين. وشددت الرؤية أيضاً على الحاجة إلى تمكين النساء حتى يحصلن على حقوقهن بطريقة لاتتعارض مع نظام القيم الأساس المتبع في المجتمع. كما تحدثت الوثيقة عن "النظرة الاجتماعية السلبية المسيطرة في ما يتعلق بالنساء" وعن الحاجة إلى تغييرها من خلال القيام بحملات لتوعية المجتمع بشكل كامل بحقوق النساء في كل المجالات، وليس فقط في قطاع التعليم.

وإذ اعترفت أدبيات الجماعة، في الوثائق القليلة التي أصدرتها كما في برامجها الانتخابية، بالنساء كلاعبات سياسيات، سواء على مستوى الاقتراع أوالترشيح، إلا أن اعترافها هذا ظل في حاجة إلى ترجمة فعلية، إما عبر سياسات تتبناها الحركة على الأرض أوعبر رؤية ثابتة يعتنقها القادة والقاعدة على حد سواء. هذه الثغرة ربما كانت ناجمة عن انقسام الجماعة حول هذه المسألة. فالجماعة تضم مجموعة من الإخوان الإصلاحيين الذين يدعمون حق النساء في وضعية تنظيمية مساوية وحقوق كاملة في تقاسم السلطة. وينتمي معظم هؤلاء بأغلبيتهم الساحقة إلى الكوادر الحزبية الوسطى المدينية. وفي المقابل، تتخذ القيادة موقفاً يميل إلى المحافظة حول هذه المسألة، متوافقة بذلك مع معظم قاعدتها الشعبية المتمسكة بوجهة النظر السلفية القائلة بضرورة أن يبقى نشاط النساء في حدوده الدنيا.

على سبيل المثال، كشف النقاش حول منع النساء من الترشح لمنصب الرئاسة عن وجود انقسام بين الإخوان. فأعضاء مكتب الإرشاد، وهو الهيئة الأعلى في الجماعة، لم يتحدثوا جميعاً بصوت واحد. وفي حين أسند بعض الأعضاء (محمود عزت ومحمد مرسي ومحمد حبيب)

قرار منع النساء من الترشح إلى منصب الرئاسة إلى "خيار فقهي" وإلى "واقع اجتماعي"، أعرب أعضاء آخرون (عبد المنعم أبو الفتوح وجمال حشمت وعصام العريان) عن اعتراضهم على أساس أن القرار لم يأخذ في الاعتبار واقع مصر المعاصرة وسياقها، كما أنه يخرق مبدأ الدولة المدنية التي قال الإخوان أنهم ملتزمون به. وقال جمال حشمت، وهو عضو سابق في البرلمان عن مقعد الإخوان:"يعتبر [القرار] كذلك ضد مبدأ المواطنية الذي يساوي بين الجميع أمام القانون ويعطي لكل امرء الحق بتسميته وبانتخابه لرئاسة الدولة". وقد أدت الضغوط التي تعرّض إليها قادة الجماعة إلى حملهم على التراجع قائلين بأن المسودة ليست نهائية وأن الانتقادات ستؤخذ بعين الاعتبار. بيد أن الانقسام كان واضحا على أي حال، وكشف عن التباين الذي يعتري رؤية الإخوان الخاصة بوضع النساء وأدوارهن في الجماعة.

غياب النساء عن هيكلية الإخوان

الإخوان المسلمون حركة تراتبية. ولكي نفهم موقع الناشطات في هذه التراتبية، فنلق نظرة سريعة على هيكليتها.

يحكم الإخوان لائحة داخلية يعود تاريخها إلى العام 1951 (جرى تعديلها للمرة الأخيرة في أواسط الثمانينيات)، تتحدد بموجبها الوحدات الإدارية الرئيسة وتنظم آليات انتخاب واختيارأعضاء مكتب الإرشاد ومجلس الشورى، كما تشرح المهام المنوطة بكل وحدة. تتألف الوحدات التراتبية في حركة الإخوان مما يلي:

1) المرشد الأعلى، وهو أعلى سلطة في الإخوان ويتمتع بصلاحيات واسعة؛
2) مكتب الإرشاد، وهو مؤلف من هيئة تنفيذية تضم ستة عشر عضواً ينتخبهم مجلس الشورى في الحركة؛
3) مجلس الشورى، وهو هيئة تشريعية تحدد الخطوط الرئيسة للسياسات العامة وتضم 75 إلى 90 عضواً يمثلون المنتمين إلى جماعة الإخوان في المحافظات الاثنتين والعشرين المصرية؛
4) المكاتب الإدارية، وهي هيئات تنفيذية على مستوى المحافظة. يحدد كل مكتب خطة العمل في المنطقة الخاصة به ويتبع مكتب الإرشاد. يضم كل مكتب أحد الأخوان الذكور يكون مسؤولاً عن النشاط النسوي، وهو بمثابة صلة وصل بين الناشطات في كل محافظة وقطاع وبين مركز الجماعة في القاهرة.

في هذا الإطار ليس غريبا أن تتفق كل الناشطات اللواتي استطُلعت آراؤهن على ضرورة إدخال تغييرين بنيويين كي تتمكن الجماعة من التطور. الأول هو ضرورة دمج النشاط النسائي في البنية الأساسية للحركة لأنها الآن كيان منفصل ومنقطع تماماً عن نشاطات الإخوان.

والثاني ضرورة تمثيل النساء في كل هيئات صنع القرار. بمعنى آخر، يجب أن تتمثل الناشطات الإسلاميات في مختلف هياكل السلطة في الحركة، إذ أنه يسود حالياً فصل كامل بين جسم الحركة الأساسي وبين النشاط النسائي ويغيب عنهما الاتصال المباشر، لأن الصلة بينهما تتم عبر "وسطاء"؛وهذا ما يجعلنا أمام جسمين متوازيين لهما رأس واحد.

لقد أجمعت غالبية الناشطات اللواتي قابلناهن على أن الدمج عملية حاسمة في وضع حد لتهميش المرأة في داخل جماعة الإخوان المسلمين. وتعتبر الناشطات الفصل على أنه "نوع من التمييز" الذي لم يعد يناسب ظروف الأخوات المسلمات اليوم. وكما قالت إحدى الناشطات: "نحن نعمل اليوم في أماكن مختلفة، ومن المستغرب جداً أن التقي بزميلي [من جماعة الإخوان] في المستشفى أوفي الجامعة وأن نجلس ونناقش المسائل معاً، بينما يمنع علينا الاختلاط خلال اجتماعات الجماعة بسبب ما ورثناه من الماضي. إن الدمج يضع حداً لازدواجية العمل ويسمح لنا باختصار الطريق نحو القيادة. وهو ليس أكثر من مسألة تأمين هيكلية بالنسبة إلينا." ما تقصده الناشطات هنا هو أن عملية الدمج في الجسم الأساسي قد تعني بأنهن سيحتفظن بهيئة تراتبية مستقلة، لكن بشرط أن تكون هذه الهيئة ممثلة في الوقت نفسه في مختلف وحدات صناعة القرار في الجماعة.

بيد أن الأخوات الأكثر محافظة لايتفقن مع هذا الرأي ويرين ضرورة استمرار الفصل بين الهيكليتين لئلا يوصم الوضع بكونه مخالفاً لتعاليم الإسلام. وتقول إحدى الناشطات المدافعات عن الدمج، عن هذه المواقف، إنها حصيلة "التأثير السلفي المسيطر على الإخوان قيادة وقاعدة". فمن وجهة نظر القيادة، يعتبر غياب الهيكلية المحددة والتراتبية للأخوات "سياسة مقصودة" الهدف منها حماية الأخوات من السياسات القمعية وملاحقة الأجهزة الأمنية لهن.

لكن الواقع يقول: إنه حتى المعتدلين من الإخوان، يرون أن دمج الأخوات في الجسم الأساس ما يزال "خطوة مبكرة"، ويدافعون عن رأيهم بالقول أن الحركات الإسلامية في تونس والمغرب والتي اختبرت الدمج تعيد النظر في هذا القرار. ويحاجج عصام العريان، عضو المكتب السياسي للإخوان وأحد المعتدلين، بأن الأسس الشرعية والثقافية والفكرية للحركة الإسلامية تعتبر أن دور النساء مكمّل لدور الرجال في هذا النوع من الحركات وأن النساء والرجال مكملون بعضهم للبعض لكنهم لا يشبهون بعضهم البعض. ولذا يظل الفصل بين القطاعين مهماً، ويضيف قائلاً "الفصل موجود بسبب الوظيفة لا بدافع التمييز. لكل واحد دوره ووظيفته." ومع هذا، نجد أن الكثير من الناشطات على قناعة بأن التغيير آتٍ على هذه الجبهة وإن ببطء شديد، على الرغم من المقاومة التي تلقاها عملية الدمج.

تأثر النقاش حول الغياب الواضح للأخوات عن كل هيكليات الإخوان، بالانقسام الحاصل بين الإصلاحيين وبين المحافظين. فثمة مجموعة من الناشطين تدعم تمثيل النساء في مواقع قوية على الساحة نظراً إلى الدور الحاسم الذي يلعبنه في الحفاظ على استمرار الجماعة وقدرتها على التعبئة، بينما تؤمن مجموعة أخرى بأن وجود النساء في المناصب العليا لن يعطي الأخوات

لادوراً أكبر ولاتأثيراً أعظم. وهي تجادل بالقول أن القاعدة الشعبية تمارس أحياناً ضغطاً أكبر وتأثيراً أوسع على قرارات الحركة مما يفعل بعض ممن هم في القمة. ثم هناك مجموعة ثالثة لم تحسم أمرها بعد حيال هذه المسألة. ففيما هي تقلل من أهمية غياب الأخوات عن هيكلية السلطة، إلا أنها لاتزال تعتقد بأهمية احتلال النساء مواقع في السلطة، وبالأخص المواقع المتعلقة بالنشاط النسوي. السبب؟ هو أن الناشطات، برأي هذه المجموعة، سيكنّ أكثر حساسية إزاء المسائل المتعلقة بالمرأة. تقول أماني أبو الفضل، وهي أستاذة أدب إنكليزي في جامعة عين شمس وعضو ناشط بارز في الحركة، : "إن وجودنا ضمن التراتبية لن يعطينا سلطة أكبر ولن يوسع من دورنا. نحن نكرس وقتنا بالكامل لقضيتنا ولمجتمعنا. [لكن] وجودنا فيها قد يعطينا بعضاً من حرية الحركة. إني أرغب في رؤية البعض منا في مواقع سلطة في داخل الجماعة، وسأشعر براحة أكبر لأنها [أي المرأة في موقع كهذا] ستكون أكثر حساسية للمسائل المتعلقة بالنساء. فهي ستفهم حاجاتنا وحماستنا إزاء بعض المشكلات أكثر مما يفعل الإخوان وستكون أكثر استجابة لنا. ربما كنا في حاجة إلى تمثيل، ولكن [حتى] لو بقينا حيث نحن، فنحن في موقع جيد."

يحدث بالطبع أن تقوم بعض الناشطات بالجهر بانتقاداتهن علنا كما فعلت رشا أحمد(35 عاماً) التي تدرّس الطب في إحدى الجامعات المصرية. فقد نشرت في العام 2007 رسالة مفتوحة على شبكة الإنترنت موجهة إلى المرشد الأعلى في الحركة تتطرق فيها إلى مسألة وضع النساء في داخل الجماعة وتثير التساؤلات حول الطريقة التي تعاملت بها الحركة مع الفرقة النسائية. كتبت رشا أحمد: "إذا كانت الأخوات يقمن بأدوار تماثل في صعوبتها الأدوار التي يقوم بها الإخوان، فسؤالي هو: لماذا لاتعامل النساء كما الرجال في داخل الحركة؟ لماذا تحرم النساء من حقهن في اختيار قادة الحركة وفي انتخابهم؟ لماذا حُصرت الانتخابات الداخلية بالإخوان(الذكور) فقط؟ لقد لعبت النساء دوراً أساسياً في الانتخابات وفي خدمة القضية، لذا علينا أن نمكّن المرأة في داخل جماعتنا ونسمح لها بالحصول على حقوقها كاملة بالاختيار والانتخاب كي نكون قدوة لباقي الحركات الإسلامية. أنا لاأطالب باحتلال النساء المواقع العليا، بل فقط بحقهن في اختيار الشخص الذي يقود الدعوة."

في خاتمة الرسالة أشارت رشا أحمد إلى أنها بعثت برسائل سابقاً إلى قيادة الإخوان لكنها لم تتلقَّ أي رد منهم، لذا قررت أن تنشر رسالتها على الإنترنت كجزء من عملية النقد الذاتي التي يقوم بها بعض الإخوان الناشطين في الجماعة. بيد أن رشا أحمد لم تبق طائراً مغرداً خارج سربه، إذ أطلقت رسالتها حراكاً في صفوف قواعد الأخوان، فكتب البعض معرباً عن دعمه لها، فيما انتقد الآخرون الوسيلة التي اختارتها للتعاطي مع "مسائل داخلية وحساسة".

أحد الردود المتعاطفة جاءت على لسان أحد الإخوان هو الدكتور إبراهيم الزعفراني من قطاع الإسكندرية الذي قدم اقتراحاً للمرشد الأعلى يدعوه فيه إلى تعيين ثلاث ناشطات في مجلس الشورى كخطوة أولى في اتجاه الاعتراف بدور النساء في الحركة ويقترح ثلاثة أسماء: وفاء مشهور عن مصر العليا ومكارم الديري عن القاهرة وجيهان الحلفاوي عن الشمال. وقد اختار

هذه الأسماء الثلاثة بالتحديد كي يغلق الباب أمام أي اعتراض من جانب العناصر المحافظة على أساس المخاطر الأمنية، إلا أن الزعفراني لم يتلقَّ بعد أي رد على اقتراحه.

في الواقع، يجب النظر إلى هذا النقاش في إطار السياق السياسي العام. فمما لاشك فيه أن بيئة سياسية أكثر ديمقراطية كان من شأنها تقوية حظوظ الإخوان المساندين للنشاط النسائي. لكن طالما استمرت السياسات القمعية ضد الإخوان، فان الميزان سيظل راجحاً لصالح العناصر الأكثر محافظة والذين يريدون حصر نشاط النساء وأدوارهن خوفاً من خطر الملاحقات الأمنية.

ثم جاءت تسمية أول مرشحة هي جيهان الحلفاوي لخوض انتخابات مجلس الشعب في العام 2000 لتطلق نقاشات حادَّة حول مستقبل الأخوات. فقد وصفت الحلفاوي ترشيحها بـ"القفزة الكبيرة للنشاط النسوي"، وهو توصيف شجّع الناشطات على إثارة قضية أدوارهن وعلى السعي إلى احتلال مكانة في البنى التنظيمية للإخوان. وتشير وقائع حدثية إلى أن عدداً متزايداً من النسوة بات غير راض عن وضعية التهميش. كانت مطالبهن الأولية هي السماح للمرأة باحتلال المواقع المخصصة للأخوات في القطاعات والنشاطات، لكن برزت لاحقاً مطالب أكثر طموحاً تنادي بعضوية المرأة في مجلس الشورى كما في مكتب الإرشاد. وقد نقلت حلفاوي آراء الأخوات مباشرة إلى المرشد الأعلى الذي طلب قائمة بالأسماء المقترحة لشغل مقاعد في مجلس الشورى. ولقيت مطالب الحلفاوي فيما بعد دعماً من جانب الزعفراني الذي اقترح ضم النساء إلى مجلس الشورى.

حجج ضد التغيير

كما رأينا آنفاً، كثيراً ما يستخدم الرجال والنساء من الإخوان والأخوات المعارضين حججاً دينية لتبرير موقفهم الداعي إلى تغيير وضع المرأة في الجماعة. لكن، ثمة عقبات أخرى أمام التغيير إن في البيئة السياسية الخارجية وإن في داخل التنظيم على حد سواء.

المواجهة مع الدولة

يصّر قادة الإخوان على أن "الحرب الشرسة" التي تقودها الدولة ضد حركة الإخوان هي السبب الرئيس لاستبعاد الأعضاء من النساء عن مواقع السلطة. ويقولون أنه يجب الإطلالة على هذه المسألة من خلال السياق الأوسع للعلاقة بين الدولة وبين الإخوان. فببساطة، لايريد الإخوان تعريض النساء إلى الاعتقالات وسوء المعاملة من جانب الشرطة. وهذه بالفعل هموم مشروعة، إذ أظهر النظام في مناسبات عدة استياءه الواضح من بروز الناشطات المتزايد على الساحة السياسية وبالأخص في استخدام الشارع كأداة سياسية. وقد وقعت حادثة ذات مغزى حينما اعتقل عدد من أعضاء مجلس الشعب المنتمين إلى جماعة الإخوان في محافظة المنوفية

في صيف العام 2007، وكانت إحدى أهم التهم المنسوبة إليهم هي "إعطاء تعليمات للنساء واستخدامهن في النشاطات السياسية". بالطبع، القول بأن الجماعة "تستخدم" النساء، بدل القول بأن النساء ينشطن سياسياً بإرادتهن الحرة، يبيّن كيفية فهم أجهزة الأمن لنشاط النساء في جماعة الإخوان المسلمين. ثم وقعت حادثة أخرى تؤكد وجهة النظر هذه، حينما أرسل ضابط أمن كبير إنذاراً قاسياً إلى المرشد الأعلى في جماعة الإخوان حول ما أسماه "السياسة التي تتعمدها الحركة في وضع النساء في الشوارع للاحتجاج" وطالب الضابط بـ"إبعاد النساء من الشارع وإلا ستتحمل الجماعة العواقب". كما تحدثت إحدى الناشطات عن تلقي سلسلة من الإنذرات التي تهدد بعدم إبقاء النساء بمنأى عن قبضة الشرطة إذا ما واصلن ظهورهن في الشوارع. وبالفعل استُدعي العديد من الناشطات إلى أقسام الشرطة في خطوة قُصد منها بوضوح توجيه رسالة إلى حركة الإخوان.

قبل هذا التطور، كانت جماعة الأخوان والدولة حريصتين على الحفاظ على اتفاق ضمني يقضي بوضع النساء خارج إطار السياسة القمعية إن من حيث اعتقالهن أوملاحقة الشرطة لهن. لكن، ثمة مع ذلك قلق حقيقي لدى الإخوان من أن يتم نقض هذا الاتفاق قريباً. تقول إحدى الناشطات: "شرحت لنا القيادة السبب الذي يحول دون وجود النساء في مواقع قيادية وهو أن الناس في هذه المواقع مطاردون ليل نهار من جانب قوات الشرطة، بينما تظل النساء محافظات على حرماتهن. نحن نقول لهم أن نظام القيم لدى العدو (وهو الدولة وأجهزة الأمن) لايتضمن أي سقف أخلاقي حين يتعلق الأمر بالناشطين السياسيين، رجالاً كانوا أم نساء."

وتتحدث الناشطات عن حذر الحركة وحمايتها الفائضة أحياناً للنساء في كل ما يتعلق بانخراطهن في العمل السياسي لدحض وجهة نظر السلطات القائلة بأن الحركة الإسلامية "تستخدم" نساءها الناشطات لتسجيل نقاط سياسية. وتشدد قيادة الإخوان على أن اعتقال النساء خط أحمر بالنسبة إلى الجماعة ولن تسمح بتجاوزه تحت أي ظرف من الظروف. وقد وقعت حادثة ذات مغزى خلال انتخابات مجلس الشورى في حزيران/يونيو2007 حين قدم الإخوان تسعة عشر مرشحاً، بعضهم من النساء، فاعتقلت قوات أمن الدولة ثلاث من الناشطات في إحدى محافظات الدلتا لتقوم على إثرها مظاهرات على مدار الساعة مطالبة بإطلاق سراحهن فوراً.

ولكن ما أغفل أغلب الناشطين ذكره هو أن بقاء النساء بعيداً عن مواقع السلطة هو أيضاً تكتيك تتبعه جماعة الأخوان للحفاظ على البقاء. فوجود ناشطات يعملن بعيداً عن نظر أجهزة الأمن هو ضمان استمرارية الحركة في وجه التهديدات الأمنية الهادفة إلى القضاء عليها. وهكذا، تصبح الأخوات "ظلاً للإخوان" وخط دفاع ثانياً يؤمن للجماعة استمرارية البقاء في أوقات الأزمات.

وجهة النظر المحافظة والسلفية

تشكل الثقافة السائدة في داخل جماعة الإخوان المسلمين عقبة إضافية أمام تغيير وضع النساء.

فثقافة القواعد محافظة عموماً وجزء كبير منها يتأثر بالفكر السلفي. وتقول وجهة النظر المحافظة أن في مقدور المرأة خدمة القضية على أفضل وجه من خلال دورها كأم وزوجة وليس كلاعبة سياسية أوصنو للأخوان الذكور في الجماعة. وبالتالي، تواجه الجهود لتوسيع دور الأخوات الناشطات في هيكلية الجماعة وفي العمل السياسي مقاومة عنيدة وبالأخص بين الأعضاء الذين يعيشون خارج العاصمة. هذ الثقافة المحافظة تُواجه إلى حد ما بمجموعة جيل جديد من الإخوان في المدن لكنه مازال أقلية. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة تحظى ببعض التشجيع من الجناح الإصلاحي في الإخوان، إلا أنها مُحبطة. وعلى أي حال، يبدو أن غالبية الأعضاء من كلا الجنسين إن في القيادة أوالقاعدة تتمسك بوجهة نظر محافظة جداً حول أدوار النساء في الحقل العام.

وفي حادثة ذات دلالة وقعت في أيار/مايو2008، قام أحد الإخوان بنشر تعليق على مدوّنة يحتج فيه على غياب الأخوات عن مواقع السلطة ويسأل عن سبب تمثيلهن بواسطة أحد الإخوان في الاجتماعات. وحينما طرح السؤال التالي مباشرة : هل يجب أن تحتل الأخوات مواقع في داخل هيكلية الجماعة، رد المجيبون بأغلبيتهم "كلا" وكانوا من الرجال والنساء على حد سواء.

قلة الكوادر النسائية من ذوات الخبرة

تواجه الحركة النسائية تحديات أساسية أخرى تؤثر سلباً على تطورها. فلأنه من غير المسموح للنسوة احتلال مواقع في السلطة، فهن غير مدربات وبالطبع لايمتلكن الخبرة. والحصيلة أن الحركة تواجه نقصاً حاداً في الكوادر الخبيرة ذات الكفاءة، كما تعترف بذلك الناشطات ومعهن كبار قادة الحركة. فالنساء لم يدربن كي يصبحن من اللاعبين السياسيين الأقوياء أوالاداريين الفاعلين. وقد ذكر العديد من الناشطات في المقابلات التي أجريت معهن من أن القراءات التي توفّرها عادة الحركة للعضوات عتيقة ولاتتطرق إلى التحديات والمشكلات الراهنة. فهذه القراءات تركز تركيزاً خاصاً على أدوار النساء كزوجات وكأمهات. أما التدريب الإداري فقد سُحب في معظمه من المنهج لأن الأخوات غير ممثلات في التراتبية التنظيمية. لكن، على الرغم من هذه العقبات، أثبتت بعض الناشطات، كجيهان الحلفاوي ومكارم الديري وأماني أبوالفضل وغيرهن، أنهن قادرات على لعب دور قيادي. بيد أن نجاحاتهن كانت ثمرة جهودهن وقدراتهن الشخصية وليست حصيلة عملية مؤسساتية تحضّر النساء للقيادة.

إن بروز جيل جديد من الناشطات الشابات يفرض نقاشاً حول نوع التدريب والعمل الاجتماعي الذي يحصلن عليه. والجماعة ليست معزولة عن النقاشات الدائرة في المجتمع الأوسع أوحتى على النطاق العالمي حول حقوق النساء وتمكينهن، إلا أن الضغط الداخلي هو الذي سيكون حاسماً لتغيير المواقف والرؤى فيما يتعلق بالنشاط النسائي. وعلى الرغم من أن بعض النساء يعتبرن أن دور المرأة وحجمها لايقاسان بحجم تمثيلها في تراتبية الجماعة، إلا أن

أصوات قوية أخرى تتمسك بفكرة أن التمثيل انعكاس مهم للأدوار التي تلعبها النساء الناشطات في نشر القضايا السياسية والاجتماعية التي تحملها جماعة الإخوان.

اتجاهات جديدة

طرأت بعض التطورات الجديدة التي كان من شأنها إدخال عنصر جديد على النقاش كما على تجربة النساء الناشطات في جماعة الإخوان المسلمين. صحيح أن أياً من هذه التطورات لم يكن حاسماً أو حتى يبلور الاتجاه الصحيح، إلا انه هام وجدير بالنقاش.

النساء في العملية الانتخابية

في العام 2000، قامت جماعة الإخوان للمرة الأولى بتسمية امرأة على قائمة مرشحيها لانتخابات مجلس الشعب. وكانت قد سبقت هذه الخطوة نقاشات طويلة وعاصفة أحياناً في صفوف قواعد الإخوان، كما أحيت مسائل قديمة تتعلق بمدى دور النساء كلاعبات سياسيات، وشكلت تحدياً للرؤية الأصلية للجماعة إزاء النساء القائلة بأن أفضل خدمة تؤديها المرأة للقضية هي إنجاز أدوارها التقليدية كزوجة وكأم. ودلت تجربة هذه المرشحة الوحيدة، ومعها أيضاً المرأة الوحيدة التي خاضت انتخابات مجلس الشعب في العام 2005، على أن النساء اللواتي تمكنّ من تخطي المقاومة الداخلية في الجماعة قد واجهن مقاومة أعظم من طرف التنظيمات السياسية الأخرى وبالأخص من جانب الدولة.

وقد ساورت الشكوك خصوم الإخوان في أن هذه الخطوة لاتتعدى كونها مناورة انتخابية لاتعكس إرادة حقيقة في إعطاء الناشطات مساحة أوسع في العمل السياسي وفي تقاسم السلطة داخل الجماعة. بيد أن الإخوان نفوا هذه الادعاءات وكرروا القول إن السبب الحقيقي وراء إحجام الجماعة عن دفع نسائها نحو الخطوط الأمامية للصراع السياسي هو المخاطر الأمنية. في انتخابات العام 2000، كانت المرأة الوحيدة المرشحة هي جيهان الحلفاوي. أما في انتخابات العام 2005، فقد سعت الجماعة إلى زيادة عدد النساء المرشحات فوضعت ما بين أربع عشرة وإحدى وعشرين منهن على قائمة المرشحين الأوّلية. لكن سرعان ما أجهضت هذه الخطوة بسبب حملة أمنية مشددة وقعت قبل الانتخابات واستهدفت كوادر الإخوان إضافة إلى معارضة بعض أسر المرشحات، مما أقنع الإخوان بتقليص أعداد النساء المرشحات وحصرها بمرشحة واحدة فقط هي مكارم الديري في القاهرة.

تعود فكرة ضرورة وضع أسماء نسائية على قوائم الإخوان الانتخابية إلى عضوين في الجماعة من قطاع الإسكندرية هما ابراهيم الزعفراني وعلي عبد الفتاح. ويقول هذان الأخوان أن فكرتهما كانت محاولة لمعالجة "نقطة ضعف" لدى الجماعة، كما كانت تهدف إلى تقديم

صورة إيجابية وتقدمية عن الحركة خلال الانتخابات.

أما الدافع الثاني والأكثر أهمية وراء إدخال الأخوات على القوائم الانتخابية فقد كان الأمل بأن تخفف هذه الخطوة من ضغط قوات الأمن على كوادر الإخوان. فالمواجهة بين الدولة والجماعة كانت على أشدها في الحملة الانتخابية خلال العام 2000 ونجم عنها اعتقال بعض المرشحين المحتملين للجماعة. وقد أمل الإخوان في أن النساء المرشحات يشكلن فرصة لتغيير نظرة المجتمع إلى الجماعة كما قالت إحدى الناشطات. ذلك أن النظرة الشعبية إلى الحركة قد تتأثر إذا ما تحدثت امرأة باسمها في التجمعات العامة، بحسب هذه الناشطة.

استقت مبادرة الزعفراني وعبد الفتاح زخمها من وثيقة أصدرتها الجماعة في العام 1994 واعترفت فيها بحق النساء في خوض انتخابات برلمانية. ومع ذلك، حين طرح هذا الاقتراح على النقاش في مكتب الإسكندرية الإداري، واجه في البداية مقاومة من جانب السلفيين ومن جانب بعض العناصر الأكثر تشدداً في الجماعة الذين تذرعوا بالقول إن خطوة ترشيح النساء لاتزال "سابقة لأوانها". وبعد أن قام مكتب الإرشاد بدراسة مضاعفات هذه الخطوة، مهرها بموافقته وقرر اختيار عدد من المرشحات من محافظة الدلتا بينما طرحت الإسكندرية اسم الحلفاوي. بيد أن قيادة الإخوان وضعت في اعتبارها بأنه سيكون في غاية الصعوبة الترويج لهذه الفكرة في بيئة صعيد مصر لكونها أكثر محافظة، والأهم أنها خشيت ألا يكون قرار ترشيح النساء خالياً من المضايقات. فمن ناحية قد يؤدي الترشيح إلى إبعاد أنظار أجهزة الأمن عن كوادر الإخوان، لكنه قد يسفر من ناحية أخرى عن جذب اهتمامها إلى نشاط الأخوات ما يعرضهن لخطر الاعتقال أوالملاحقة. كما شعرت القيادة بالقلق من إمكانية قيام حركات إسلامية أكثر تشدداً، وبالأخص السلفية منها، بمحاولة تشويه سمعة الإخوان في نظر الجمهور واتهامهم بأنهم أقل إسلاماً. وساورها القلق أيضاً من إمكانية استعداء أنصارهم المحافظين والمتعاطفين معهم في الأوساط السلفية.

وقد ثبت أن القيادة كانت على حق في بعض مخاوفها. إذ عاشت كل من السيدتين اللتين خاضتا الانتخابات في العام 2000 ثم في العام 2005 تجربة صعبة. ففي انتخابات العام 2000، ترشحت الحلفاوي ضد مرشح الحزب الحاكم في دائرة الرمل، وهي من ضواحي الإسكندرية حيث تقطن طبقات اجتماعية من الفئة الوسطى الدنيا. فما كان من قوات الأمن في الأيام الأولى من الحملة الانتخابية إلا أن اعتقلت زوج الحلفاوي الذي هو عضو في الجماعة ومدير حملتها الانتخابية. وقد عرض مسؤولو الأمن على الحلفاوي أن تسحب ترشيحها مقابل الإفراج عن زوجها، لكنها كانت مصممة على خوض المعركة حتى النهاية، فاعتقل العديد من مناصريها وواجهت حملة تشهير من قبل منافسها على المقعد. والمفاجيء هنا أن من هبّ لنجدة الحلفاوي في دائرتها الانتخابية كانوا من أكثر الناس تشدداً، بمن فيهم السلفيون، فنظموا اللقاءات دعماً لترشيحها وساعدوا على استنفار الناخبين للحضور في يوم الانتخابات. بيد أن يوم الاقتراع هذا كان بمثابة مهزلة كاملة، فحين أظهر الإحصاء الأولي للأصوات أن الحلفاوي تكاد أن تفوز،

جاء قرار رسمي يبطل فوزها ويلغي ببساطة الانتخابات في دائرة الرمل التي بقيت من دون تمثيل في مجلس الشعب لسنتين على التوالي.

في العام 2002، قررت الحكومة إعادة إجراء الانتخابات وترشحت الحلفاوي مجدداً. لكن أقلام الاقتراع تحولت إلى مناطق عسكرية واعتُقل أنصار الحلفاوي ومُنع الناخبون من الإدلاء بأصواتهم فلم يصب أحد بالدهشة حينما فاز مرشح الحزب الحاكم بالمقعد.

أما مكارم الديري، وهي مرشحة الإخوان في انتخابات العام 2005، فقد أدارت حملتها الانتخابية في أجواء مختلفة حيث لعبت النساء دوراً أكثر وضوحاً فيها. فقد كلفت الأخوات بمهمات أساسية تتضمن توزيع البطاقات الانتخابية بين الإخوان الأعضاء والناخبين المحتملين والإشراف على اللوائح الانتخابية، بما يعني ذلك التوجه إلى أقسام الشرطة لجمع اللوائح وتسجيل الناخبين في كل دائرة والتدقيق فيهم وشطب أسماء الناخبين المتوفين أوالذين انتقلوا إلى خارج الدائرة. كما نظمت الأخوات نشاطات في الشارع، كاللقاءات والخطب الشعبية. والأهم من هذا وذاك أنهن سعين إلى كسب أصوات ناخبين محتملين، فطرقن أبواب البيوت وطلبن من أصحابها الاقتراع لصالح الإخوان في دوائر حيث تقدم الحركة فيها عادة المرشحين مثل مدينة نصر والسيدة زينب والرمل. كانت هذه الطريقة في الترويج للحملة الانتخابية غير متوقعة في مجتمع محافظ كالمجتمع المصري.

أدارت حملة الديري امرأة كانت تعمل مع فريق من الناشطات من الخريجات الجامعيات في غالبيتهن. وترشحت الديري في مدينة نصر، وهي دائرة ينتمي سكانها إلى الطبقة الوسطى وإلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى، كما أنها دائرة معروفة بأنها المقر الاقتراعي للرئيس مبارك لأنه يدلي بصوته فيها. ركز برنامج حملة الديري على الخدمات الاجتماعية وعلى المسائل المتعلقة بالنساء، كحقوق الأطفال والأسرة والتربية. كما استند إلى أفكار عامة بدل استناده إلى خطط عمل محددة. بيد أن الديري تمكّنت من كسب تأييد الناخبات وكان لها العديد من اللقاءات في الشوارع حيث ألقت الخطب الانتخابية وأمّت الصلاة تحت سمع قوات الأمن وبصرها.

على الرغم من إجراءات الأمن المشددة أثمرت الحملة. وعند إحصاء عدد الأصوات، تفوقت الديري بـ1،500 صوت على خصمها من الحزب الحاكم. لكن المسؤولين الرسميين أعلنوا أن خصمها، مصطفى السلاب، هو من فاز بالمقعد. فما كان من مئات مناصري الديري، وغالبيتهم من النساء، إلا أن نظموا مظاهرة احتجاج أمام مكتب فرز الأصوات يتهمون فيها الحكومة بتزوير نتائج الانتخابات. ولم يتفرق شمل المتظاهرين إلا حينما خرجت الديري إليهم لتشكرهم على دعمهم ولتؤكد لهم بأن "راية الإسلام لن تسقط أبدا".

باختصار، أثبت ترشيح النساء أنه يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى الإخوان سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. ومع ذلك، فإن الجماعة قررت اتخاذ هذه الخطوة استجابة منها، ولو جزئياً، إلى الضغوط التي مارسها قطاع واسع من الأخوات اللواتي اعتبرن أن هكذا خطوة قد أصبحت من حقهن منذ زمن طويل. فالعديد من الناشطات نظرن إليها على

أنها خطوة كبيرة في النشاط النسائي داخل الحركة. وبعد أن كان أداؤهن جيداً في المعركة الانتخابية، صار لديهن أهداف أكثر طموحاً، كاحتلال المناصب في كل هيكليات السلطة في حركة الإخوان. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدد النساء الضئيل على لوائح الإخوان الانتخابية، فقد وضعت التجربة الانتخابية كوادر الحركة النسائية على تماس مع "الجماهير"، مما مكّنها من إرساء شبكات شعبية.

مع ذلك لاتزال جماعة الإخوان ترفض وضع عدد كبير من النساء على قوائمها الانتخابية. ففي العام 2005، كان اسم امرأة واحدة موجوداً على قوائم الحركة من بين 150 اسماً. وقد كشفت تجارب الحلفاوي والديري عن نقص فادح في الكوادر النسائية المدربة للتعامل مع المسائل السياسية والاجتماعية، وكشفت عن حقيقة بأن الإخوان لايزالون يحجمون عن وضع مسألة تطوير الكوادر النسائية القادرة على قائمة أولوياتهم.

سياسات الشارع

تشكّل عملية استخدام الشارع كأداة سياسية جبهة أخرى لعبت فيها الأخوات الناشطات دوراً مركزياً. ففي العام 2005، شهدت مصر انفتاحاً في المجال السياسي أدى إلى قيام حركات احتجاجية، على غرار حركة **كفاية** المصرية، وهي مظلة عَمِلَ في إطارها عدد من القوى السياسية بما فيها جماعة الإخوان. نظّمت **كفاية** سلسلة من الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية على التجديد لمبارك للمرة السادسة. وكان عملها الأكثر دلالة هو خرقها للحظر على المظاهرات الذي تفرضه الدولة.

شكّل هذا الإطار مسرحاً لتزايد تواجد الأخوات في الشارع. ونفخت خطوة **كفاية** الجريئة روح الشجاعة لدى الإخوان المسلمين فنظموا سلسلة من الاحتجاجات في الشارع في العامين 2005 و2006 وفي مختلف المدن المصرية، شكّلت النساء فيها نصف المتظاهرين تقريباً، فكانت المرة الأولى التي دفعت فيها الحركة بنسائها إلى واجهة الصراع السياسي. كما كان وجود الأخوات واضحاً أيضاً في الاعتصامات والاحتجاجات الجامعية من أجل التذكير بمختلف القضايا، مثل التضامن مع الفلسطينيين أو التنديد بالاحتلال الأميركي للعراق. وفي العام 2006، حينما تدخلت قوات الأمن ومنعت الطلبة المنتمين إلى الجماعة من المشاركة في انتخابات مجالس الطلبة في جامعة القاهرة، نظم طلاب وطالبات الإخوان سلسلة من المظاهرات، ثم شكلوا مجلساً موازياً يحمل اسم اتحاد الطلبة الحر لتقديم مرشحيهم وتحدي الحظر الأمني المضروب حولهم. وكان أول رئيس منتخب لاتحاد الطلبة الحر هو أخت شابة من الأخوات المسلمات.

أما حينما جرى اعتقال 22 شخصية هامة من شخصيات الجماعة في كانون الأول/ديسمبر 2006، فقد أطلقت زوجاتهم وبناتهم حملة ضد المحاكم العسكرية وأحكامها تضمنت سلسلة من

الاعتصامات أمام وزارة الداخلية، رفعت خلالها الناشطات الشابات لافتات تندد بالنظام وتدعم المعتقلين. وأدى تنامي ظهور الأخوات في الشارع إلى طرح تساؤلات حول مدى صحة الحجة القائلة بأنه يجب استبعاد النساء عن مواقع السلطة خوفاً من الضربات الأمنية. بمعنى آخر، إذا ما كان يُسمح للناشطات بالمشاركة عبر استخدام الشارع كأداة سياسية، وهو أكثر النشاطات التي تضع النساء وجهاً لوجه مع الآلة الأمنية الوحشية، فإن التبرير الذي يقدمه أغلب القادة قد أصبح واهياً. ففي كل هذه النشاطات السياسية العلنية، أثبتت الناشطات قدرتهن على التنظيم والاستنفار والوصول إلى القواعد الشعبية.

معارضة المدوّنات

أسفر تقاطع الظروف الضاغطة سياسياً واجتماعياً مع سياسات الدولة القمعية التي شلّت المعارضة السياسية، إضافة إلى غياب آلية يتصل بواسطتها الإخوان مع بعضهم البعض، إلى إطلاق حيوية الإخوان على شبكة الإنترنت. وهي خطوة جاءت جزءً من موجة معارضة المدونات. فقد سعى عدد كبير من أصحاب المدونات من الانتماءات السياسية كافة إلى فضح سوء ممارسات الدولة للمعارضة. وكانت أصوات الإخوان هي الأقوى مع بناء 150 مدونة أصبحت، كما وصفها أحد المراقبين، بمثابة "منارة للمعلومات" تطرح فيها أفكار الإخوان والأخوات ونشاطاتهم. تضمنت المدونات انتقادات للواقع السياسي وناقشت أكثر المسائل حساسية، لكنها لم تعكس تمرداً في داخل حركة الإخوان لأن هؤلاء الناشطين يحتفظون بولاء مؤسسي ظهر في الطريقة التي اختاروا فيها أن يعرفوا عن أنفسهم. فالكل تقريباً يفخر بانتمائه إلى الإخوان. لقد وفّرت لهم المدونات وسيلة يعبرون من خلالها عن انتقاداتهم لما يعتبرونه سياسات غير فعالة تتبعها حركتهم، كما خاضوا في مسائل تتعلق ببرنامج الحزب والوضعية المتواضعة للأخوات، وسياسات النظام القمعية، والتضامن مع الإخوان المعتقلين، هذا إضافة إلى التعبير عن أفكارهم الخاصة.

أثبتت المدونات أنها طريقة ناجعة في التواصل بين ما وصفه أحد المراقبين بـ"الجيل الرابع المديني" من أجيال الإخوان. أما في الواقع المعاش، فلم تتوفر للشبان والشابات أي آلية لمناقشة المشكلات وتبادل الأفكار، لأنهم لايستطيعون القيام بذلك لا في إطار منظماتهم الإسلامية ولا على نطاق المجتمع الأوسع؛ بينما يبقى العالم الافتراضي الألكتروني مفتوحاً ليوفّر بديلاً عن الانضباطية الصارمة في الجماعة التي تمنع الأعضاء من الاجتماع أوعقد اللقاءات نظراً إلى الحصار الأمني المضروب حول الجماعة. وهكذا، توفّر المدونات للقواعد، أوعلى الأقل للشبان منهم الذين لايشعرون بالغربة في هذا العالم الافتراضي، وسيلة لإسماع أصواتهم حول مسائل راهنة وحيوية، في غياب أي وسيلة اتصال مؤسساتية مع كبار قادتهم.

الأخوات المسلمات هن أيضاً نشطات في المدونات، حيث أُطلقت في آذار/مارس2006 أول مدونة نسوية على يد إحدى الأخوات عرفّت عن نفسها بأنها عضو في الأخوان. ثم انضمت امرأة

أخرى إلى النقاش وعرفت عن نفسها أيضاً بأنها "فتاة من الإخوان". وتخوض المشاركات في المدونات في مناقشات تتعلق بتجاربهن الشخصية، بما فيها نشاطهن كأخوات مسلمات. كما يناقش البعض منهن ما يعنيه الانضمام إلى جماعة الإخوان اليوم. وكتب بعضهن عن آبائهن المعتقلين ونشرن لقطات فيديو للمحاكمات وصوراً لأفراد أسرهن. أبرز النماذج على ذلك هي الحملة التي أطلقتها زهراء الشاطر، ابنة خيرت الشاطر نائب المرشد الأعلى الذي سجن سبع سنوات، دعماً لوالدها ولزوجها المعتقل.

وتقول إحدى الناشطات المنخرطات في المدونات إن المواقع الألكترونية ألقت الضوء على أعمال الأخوات ونشاطاتهن ووفرت للناشطات مساحة للهرب من البيئة السياسية والاجتماعية الخاضعة للرقابة الشديدة، كما سمحت لهن بالتعبيرعن أفكارهن وآرائهن دون رقابة.

صحيح أن الناشطين على المدونات لايزالون أقلية ضمن جماعة الإخوان، إلا أنه لايمكن تجاهل تأثيرهم على الجدل الداخلي الدائر. بيد أن حيوية المدونات تفرض كذلك تحدياً على قادة الإخوان الذين طالما اعتادوا العمل السري، ولذا فهم يعجزون عن فهم الأعضاء الذين يناقشون أمام الملأ شؤوناً داخلية ويعربون عن انتقاداتهم. وفي محاولة لاستيعاب أصحاب المدونات من الإخوان، نُظمت سلسلة من اللقاءات بينهم وبين قادة الصف الوسيط. هذا لايعني أن الحركة لاتشجع أعضاءها على استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيلة للتعبير، بل هي تقدّم في الواقع دروساً حول ما وصف بأنه "وسيلة الإعلام الشعبية المقاومة" لتدريب الأعضاء على نشر رسالة الإخوان ورؤيتهم ونشاطاتهم على شبكة الإنترنت. لكن لايزال من المبكر تقييم الأثر العام الذي ستمارسه المدونات على طريقة تعامل الإخوان مع المسائل الشائكة التي يثيرها أصحاب المواقع. في كل الحالات، يمكن القول أن المدونات تنقل إلى العلن العديد من النقاشات الداخلية التي كانت تدور في العادة وراء الأبواب الموصدة، وهذا من شأنه أن يعرّض الجماعة بشكل مطرد إلى التأثيرات الخارجية.

خلاصة

يمكن القول أن وضع النساء الناشطات في حركة الإخوان المسلمين ليست جامدة. فسعي الناشطات لايجاد مكان لهن في داخل هيكليات السلطة في الحركة يعكس تفاعلاً وثيقاً بين البنى التنظيمية وبين العناصر البشرية، بقدر ما ترتبط التغييرات البنيوية ارتباطاً وثيقاً بالوعي الجنساني. ومع تنامي عدد النساء الواعيات لمساهماتهن في الجماعة ولمركزية أدوارهن كلاعبات سياسيات، تقدمت الناشطات بمزيد من المطالب للاعتراف بهذا الدور في سياق التراتبية والهرمية في الجماعة.

وتتمسك الناشطات الإسلاميات بوجهة النظر القائلة أن الإسلام دين أعطى النساء حقوقهن.

كما يشددن على القول إن الظلم الواقع عليهن يتعلق بالوقائع الثقافية والسياسة الاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها الإخوان بوصفهم حركة اجتماعية – سياسية. وأي مراجعة لمجموعة القيم الثقافية التي تحكم نظرة الجماعة حيال دور النساء كلاعبات سياسيات تثبت أنهن على حق. فالثقافة المحافظة المترافقة مع بيئة اجتماعية وسياسية قمعية مسؤولة عن حرمان حق المرأة في التمثيل الذي يعكس مساهمتها الراهنة في النضال السياسي. لذا، فإن النساء الناشطات قد اخترن الانخراط في سياسات التواجد الشعبي للتعويض عن غيابهن عن ساحة السياسات النخبوية الخاصة بالتمثيل في داخل الجماعة.

تسمح الساعات الطوال من المقابلات مع العديد من الناشطات والتحدث إليهن، بالوصول إلى خلاصة هامة وهي أن الناشطات لايزلن غير مستعدات للمضي قدماً في مطالبهن إلى درجة التضحية بوحدة الحركة وتماسكها أوإلى تحدي القيادة، على الرغم من وعيهن بأهمية مساهماتهن في معركتي صراع البقاء والتأثير السياسي الذي تخوضه الجماعة، وعلى الرغم أيضاً من مطالباتهن بدور أوسع وبمواقع في السلطة. وهذه نقطة شدد عليها العديد من الناشطات سواء في المقابلات التي أجريناها معهن أم في الكتابات التي نشرنها.

والسؤال الذي يُطرح الآن هو ما إذا كان بروز جيل جديد من الناشطات سيؤدي في خاتمة المطاف إلى ولادة قوة سياسية جديدة قد تكون حاسمة بالنسبة إلى الحركة النسائية في الإخوان المسلمين. وعلى عكس زميلاتهن الأكبر سناً، تتمتع الناشطات بحيوية فائقة وبظهور علني أوسع، كما يؤكدن على حقوقهن كلاعبات سياسيات وكشريكات في هيكلية السلطة داخل الحركة، خاصة وأنهن في حالات عديدة من أقارب القادة البارزين ويدركن المكانة المتواضعة للمرأة داخل الجماعة.

ثمة حواجز شائكة تقف عائقاً أمام تقدم النساء لإشغال مناصب في الجماعة، أولها غياب رؤية شاملة حيال النشاط النسوي، وثانيها وجود قيادة تبدو غير مستعدة للتخلي عن وجهة نظرها القديمة الخاصة بتقييد دور المرأة ضمن نطاق الأدوار المقبول بها تقليدياً، وثالثها قاعدة محافظة تشكّل عقبة أمام تطوير هيكليات نسائية وأمام السماح للناشطات بممارسة أدوار أوسع في المجال السياسي. أما الحاجز الرابع والأهم فهو النظام السياسي نفسه الذي يواظب على قمع أي اعتراض وأي قوى معارضة.

سوف يعتمد تطوير هيكلية متكاملة ومحددة بوضوح للنسوة في جماعة الإخوان المسلمين على عاملين أساسيين: حصيلة النزاع بين الإصلاحيين وبين المحافظين في الجماعة، وبروز قادة من النساء، قويات، يسعين لتحقيق التغيير داخل الجماعة. وهذا أمر قيد التحقق الآن.

ملاحظات

1 ضياء رشوان، الحقيقة حول عضوية الإخوان المسلمين «*المصري اليوم*»، - ابريل/ نيسان 28، 2008، العدد 1415، ص 13.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الإقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحليلات وتوصيات مستندة الى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسة بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والإجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التزكيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلي مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة إستشارية مهمتها المساهمة في الأمن والإستقرار والإزدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2008

- **في ظلال الإخوان النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية**، أميمة عبد اللطيف
- **السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع**، أمل بوبكير.
- **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**، عمرو حمزاوي.
- **الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارُض وليس مُعارضة للسياسة الأميركية**، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- **ماذا يحدث داخل جماعة الاخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته**، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- **الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكّك النظام الإقليمي**، بول سالم.
- **تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، رياض الخوري.
- **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، رشيد تلمساني.
- **الإسلاميون السنّة في لبنان: قوة صاعدة**، أميمة عبد اللطيف.

2007

- **الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي**، مارينا اوتاوي وميشيل دن.
- **الجزائر وآلة الحكم العسكري**، هيو روبرتس.
- **الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين**، مارينا اوتاوي وعمرو حمزاوي.
- **الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب**، ناثان ج. براون.
- **تقييم الإصلاح السياسي في اليمن**، سارة فيليبس.
- **الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت**، ناثان ج. براون.
- **الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات**، سفيان العيسة.
- **إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية**، سفيان العيسة.
- **الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة**، بول سالم.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :
www.CarnegieEndowment.org/pubs